



ملحق العقد الموحد للتداول الإلكتروني - أفراد

إنه في يوم

الموافق

تم تحرير هذا العقد بين كل من:

السادة/ شركة بيتك للوساطة المالية ويمثلها السيد/

وعنوانها الكائن في القبلة (ق ١) مبنى شركة بورصة الكويت - الدور الأول - تلفون: ٢٢٩٨٧٣٣٣ - فاكس: ٢٢٤٢٩٠٨٤١

بريد الكتروني : info@kfhbrokerage.com

"طرف أول - وسيط"

اللقب سيد سيدة آنسة دكتور

الإسم الأول	الإسم الثاني	إسم العائلة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>

البطاقة المدنية	تاريخ الميلاد	الجنس
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="checkbox"/> أنثى <input type="checkbox"/> ذكر

رقم جواز السفر (لغير الكويتي)	رقم التداول (المقاصة)	تاريخ انتهاء البطاقة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>

جنسيته	بلد الإقامة	تاريخ إنتهاء الجواز
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>

عنوان الإقامة ومعلومات الاتصال

البلد	المنطقة	العنوان
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>

الهاتف	النقل	فاكس	البريد الإلكتروني
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>

"طرف ثاني - عميل"

وقد أقر الطرفان بأهليتهما القانونية للتعاقد واتفاقهما على ما يلي:

توقيع العميل

تمهيد

حيث إن طرفي هذا العقد قد سبق لهما الدخول في «عقد التداول الموحد» المعتمد من قبل هيئة أسواق المال وأن الوسيط يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وحيث إن (الوسيط) يقدم خدمة التداول الإلكتروني (التداول عن بعد) من خلال الموقع الإلكتروني الخاص به و/أو تطبيقات الهاتف المحمول لتداول (بيع أو شراء) أوراق مالية داخل البورصة وفق القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو أي خدمات وساطة أخرى بعد موافقة هيئة أسواق المال وذلك عن طريق موقع الشركة عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ... وفقاً لنظام المتاجرة الإلكترونية لمن يرغب من العملاء.

يعتبر هذا العقد ملحقاً لـ «عقد التداول الموحد» ، والبنود والشروط المنصوص عليها به مكملة لما ورد بالعقد المشار إليه وحيث يرغب العميل بالاستفادة من خدمة التداول الإلكتروني المقدمة من قبل الوسيط ، فقد التقت ارادة الطرفين على ما يلي :

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا الملحق، وإذا ورد تعريف بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها لأي كلمة من الكلمات المستخدمة بهذا العقد، فإن تلك الكلمة تأخذ ذات المعنى الوارد بالقانون المشار إليه ولائحته التنفيذية ما لم يقتضي السياق غير ذلك....

البند الثاني

يلتزم العملاء الراغبون بالحصول على خدمة التداول الإلكتروني (التداول عن بعد) بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية والتعليمات والقرارات الصادرة بهذا الشأن وبنود عقد التداول الموحد فيما يخص أنظمة الدفع والاستلام للمبالغ النقدية وارصدة الاسهم المتاحة للعميل بحسابه لدى وكالة المقاصة ضمن عملاء الوسيط المقدم للخدمة .

البند الثالث

يلتزم العميل بالمحافظة على اسم المستخدم وكلمة السر لحسابه في الخدمة الإلكترونية المقدمة من قبل الوسيط ويقوم ببذل الجهد اللازم للمحافظة على اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة به، وتقع مسؤولية التعامل بهما على عاتق العميل عند استخدامها على أجهزة حاسب آلي خاصة أو عامة أو أجهزة المحمول للتطبيقات الإلكترونية المقدمة من الوسيط.

البند الرابع

يقر العميل أن استخدام خدمة التداول الإلكتروني (التداول عن بعد) عبر الشبكة العنكبوتية(الإنترنت) سيتم بمعرفته الكافية والنافية للجهة ويتحمل المسؤولية المباشرة عن كل امر صدر رقم تنفيذ إلكتروني بشكل مباشر أو غير مباشر في البورصة ضمن نطاق عمل الوسيط، كما يدرك العميل بأن مسؤولية سرعة تنفيذ الأوامر لا تقع على الوسيط وذلك لاحتمال ارتفاع نسبة القصور في شبكات مزودي خدمة الانترنت والمخاطر المتعلقة بها في دولة الكويت أو خارجها . كما يقر العميل بضرورة مراجعة جميع الأوامر (الموضوعة، والمغية، والمنفذة) وبشكل دوري ويقر بصحتها في حالة عدم مراجعته للوسيط فور اكتشاف أي خطأ يعتقد العميل وذلك حسب الشروط المنصوص عليها في عقد التداول الموحد.

البند الخامس

يقر العميل بأن التداول الإلكتروني قد تنتج عنه مخاطر بسبب حدوث عطل بالنظام أو البرامج، وفي حالة تعطل النظام أو البرامج فإنه من الممكن ولمدة زمنية معينة ألا يكون العميل قادر علي:

- إدخال أوامر جديدة .
- تنفيذ الأوامر الحالية .
- تعديل الأوامر التي تم إدخالها سابقا .
- إلغاء الأوامر التي تم إدخالها سابقا .
- كما يقر العميل أن تعطل النظام أو البرنامج قد ينتج عنه فقدان أوامره و/أو أوليتها، وفي حال تعطل النظام لا بد أن يتأكد العميل من وجود أو عدم وجود الأوامر المدخلة والا يقوم بإدخال اوامر جديدة الا بعد التأكد من وجود تلك الأوامر الموضوعه سابقاً قبل تعطل البرنامج لتفادي ازدواجية الأوامر . كما يقر العميل أن التسهيلات والأنظمة المتوفرة قابلة للتشويش أو التعطيل وقد لا تكون متوفرة للعميل من وقت لآخر، ويقر العميل ان الوسيط غير مسئول عن أي تعطيل يحدث في تلك الانظمة أو أي اضرار تحدث نتيجة هذا التعطيل الخارج عن إرادة الوسيط، وعلى العميل أن يدرك أنه يستلم السعر الذي تم تنفيذه في البورصة والذي قد يكون مختلفاً عن السعر المعروض في الجهاز الذي يستخدمه عندما يقوم بإدخال الأوامر. كما أن الوسيط ليس مسؤولاً عن أي تشويش أو اعتراض لأي من المعلومات و/أو شبكة الاتصالات، وكما أنه غير مسئول ولا يقدم ضمانات بخصوص إدخال الأوامر أو سرعة أو توفر الحماية الأمنية لخدمات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

البند السادس

يجب على العميل أو المتداول أن يقوم بتحديث وتطوير أنظمة أجهزته الإلكترونية حيث إنها شرط اساسي لرفع كفاءة عمل برمجيات خدمة التداول الإلكتروني التي يقدمها الوسيط على جهاز الحاسوب والأجهزة المحمولة مثل الهواتف الذكية، وبما يتناسب مع آخر إصدار من البرمجيات الأساسية الأخرى التي تعمل عليها الأنظمة الإلكترونية بالحاسوب والمحمول.

البند السابع

يقوم الوسيط بإعادة بث المعلومات المقدمة في الموقع الإلكتروني أو برنامج التداول الإلكتروني أو تطبيقات الأجهزة المحمولة كما ترده من مصدرها الرئيسي، ولا يتحمل الوسيط أي مسؤولية تجاه صحة هذه المعلومات ومدى استخدامها من قبل العميل. كما يقر العميل بأن الوسيط أو أي من المصادر الخرى المزودة للروابط الخاصة بالبيانات المقدمة لا يضمنون الدقة الكاملة في تلك المعلومات حيث إن مسؤولية الشفافية تقع على المصدر الرئيسي وليس على الوسيط الذي يقوم بإعادة بث ونشر تلك المعلومات. كما أن الوسيط يطبق نظام حقوق الملكية في المعلومات حسب قوانين الدولة ويجب على العميل عدم استغلالها بسوء نية أو تعمد بإخلال تدفق اية معلومات مما يؤدي الى تغير جوهرى بها مما يؤدي الى نتائج وأضرار لاحقة تنتج عند استخدام تلك المعلومات، كما أن خدمات الاتصال بالمواقع الخارجية (الروابط الأخرى) المتوفرة للعملاء وزوار الموقع لا تشكل ترويج أو توصية نحو شراء أو بيع أي ورقة مالية ولا يضمن الوسيط دقة أو اكتمال أي من المعلومات المتوفرة في الروابط الأخرى.

البند الثامن

يعتبر برنامج التداول الإلكتروني ملكاً لمقدم الخدمة وهو الوسيط وهي ملكية حصرية قابلة للانتهاء أو التغير أو الغاء أجزاء أو اضافة أجزاء أخرى دون أخذ موافقة العميل. وقد تحتاج بعض التغييرات الى موافقات الجهات الرقابية ذات العلاقة والتي يخضع لها الوسيط.

البند التاسع

يحق للوسيط فرض رسوم بعد موافقة الجهات المعنية والرقابية وهيئة أسواق المال بقدر يتيح للوسيط باستمرارية تقديم الخدمة وفق أهداف العمل في قطاع الوساطة وتقديم أفضل الخدمات للعملاء في حالة ارتفاع تكلفة الخدمة مستقبلاً عند التحديث أو التغيير للبرمجيات.

البند العاشر

يحق للوسيط أن يتمتع عن تقديم خدمة التداول الإلكتروني للعميل في حالة إثبات أحد الحالات التالية :

- سوء استخدام العميل المتمعد .
- محاولة إتلاف البرامج بشكل متمعد .
- محاولة أو إثبات دخول غير قانوني للعميل للبرمجيات الخاصة للوسيط.
- إخلال العميل بالقوانين وبأنظمة ولوائح التداول في اسواق المال .
- إيقاف العميل من قبل الجهات الرقابية بشكل رسمي .
- عدم أهلية العميل .
- الحجر على ما يتضمنه الحساب الرئيسي للعميل لدى الوسيط .
- إثبات عدم استخدام العميل الخدمة بنفسه أو المفوض عنه .
- عدم الالتزام ببنود الاتفاقية للعقد الرئيسي أو الملحق .
- حصول الوسيط على بلاغ من العميل بسرقة أو فقدان معلومات جوهرية أو اسم المستخدم أو الرقم السري للدخول للخدمة
- وفاة العميل أو (المستخدم)
- أي حالة أخرى تقرها الجهات الرقابية بشكل رسمي

توقيع العميل



البند الحادي عشر

تختص المحاكم الكويتية بالفصل في المنازعات الناشئة عن إبرام أو تنفيذ أو إنهاء هذا العقد وفقاً لأحكام القانون الكويتي.

البند الثاني عشر

يجوز لطرفي النزاع الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم في هيئة أسواق المال وفقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بهذا الشأن.

البند الثالث عشر

اتفق طرفا هذا العقد على احتفاظ الطرف الأول بحقوق التصويت الناشئة عن الأسهم الموجودة في حساب الطرف الثاني في الخدمة الإلكترونية المقدمة من قبل الطرف الأول، ويتعهد الطرف الأول بموجب احتفاظه بحقوق التصويت محل الاتفاق بالالتزام بواجبات الإفصاح عن المصالح وفقاً لأحكام الفصل الثاني «الإفصاح عن المصالح» للكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية لإصداره بموجب القرار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

البند الرابع عشر

حرر هذا الملحق من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبه، وقد علم كل طرف بينود ومضمون هذا العقد العلم النافي للجهالة .

كيف تعرفت على شركة بيتك للوساطة المالية ؟

عبر مواقع التواصل الاجتماعي يرجى التحديد

عبر الصحف

عبر موظف لدى شركة بيتك للوساطة يرجى التحديد

عبر صديق

التوقيع :

عن شركة بيتك للوساطة المالية - طرف أول

التوقيع

الإسم

التاريخ

العميل - طرف ثاني

التوقيع

الإسم

التاريخ

لإستخدام شركة بيتك للوساطة المالية

إسم الموظف

ختم الشركة

توقيع الموظف

KFH Financial Brokerage Company K.S.C.C

شركة بيتك للوساطة المالية ش.م.ك.م

المقر الرئيسي - مبنى شركة بورصة الكويت - الدور الأول - ص.ب: ٢٨٠٠٣ - الصفاة - الرمز البريدي ١٣١٤١ الكويت
Head office - Kuwait Stock Exchange - 1 st Floor - P.O. Box 28003 Safat, Postal Code 13141 Kuwait
Tel.: (965) 2298 7333 - Fax: (965) 2298 7002 - www.kfhbrokerage.com

س.ب.ت. 88856 C.R رأس المال المدفوع بالكامل 10,000,000 ك.د. وحدة الشكاوى: 2298 7377 Complaint Unit